القدس العربي
AL-QUDS AL-ARABI

# صدمة الغياب المُعلّق مستمرة ورهان المسؤولين على الطمس خاطئ... آليات البحث الدولية في سوريا بارقة أمل للمنطقة

6 - ديسمبر - 2025

**زهرة مرعي**

---

بيروت ـ «القدس العربي»: المفقودون والمخفيون قسراً جرح مفتوح منذ الرصاصة الأولى للحرب الأهلية في لبنان. قضية لها ترددداتها المتعددة، تحملها لجنة الأهالي منذ تأسست قبل 43 سنة وبجدارة مشهودة لرئيستها وداد حلواني ولسائر الناشطات والناشطين. لجنة تمكنت بعناية ودراية من المثابرة الدؤوبة بهدف الوصول إلى إجابة شافية، عن أماكن رفاة أحبتهن. ولكن، الجرح سيبقى مفتوحاً، وستستمر صدمة الغياب المُعلّق قاسية على النفس البشرية طالما استمر أمراء الحرب في مراكز المسؤولية، وهم يعملون بالتضامن والتكافل أحدهم مع الآخر لطمس القضية والإقفال عليها بالشمع الأحمر، وبحجج واهية. جرح له خاصيته مع كل حالة بمفردها، لكنه مع الأيام تحول لملف إنساني، واجتماعي ونفسي.

هنا تحقيق حول هذا الملف:
المختصة بالعلاج النفسي شارلوت الخليل: المفقودون ذاكرة وطنية وليست فردية

○ من خلال اختصاصك كيف تقرأين علاقة المسؤولين المتعاقبين بملف المفقودين؟
• الخطوات التي تمت حيال الملف خجولة ومحدودة جداً، وغير متناسبة مع حجم القضية. وكأن المقصود أن تذهب هذه الذاكرة نحو الصمت والنسيان، وصولاً للتطبيع مع حالة الغياب والفقد. كمعالجة نفسية لست حيال ملف سياسي أو قانوني، بل حيال جرح كبير للغاية لحق بالمجتمع اللبناني وما يزال مفتوحاً. وهذا لا يترك أثراً فقط على أفراد العائلات التي فقدت أحباء، حتى وإن حوصر في نطاقها، فنحن نقزمه. هذا الجرح مرتبط بالمجتمع ككل، والمجتمع برمته يحتاج للحقيقة ليحقق التصالح. فعلى المستوى النفسي الإجتماعي العلائقي، هذا الجرح المفتوح يؤثر على علاقة أفراد هذا الوطن بعضهم بالآخر. جميعنا يحتاج للأمان المجتمعي، وتأمينه من مسؤوليات الدولة بالضغط لتأمين الإجابات، وإحقاق حقوق هؤلاء الأشخاص. وعندما تكون كافة هذه المسؤوليات غائبة من قبل الدولة، أو حضورها خجول للغاية فأثرة سيطال المجتمع اللبناني ككل. شعب سيفتقد إحساسه بالأمان، وبالحماية، وغياب المرجعية التي تؤمن حقوقه، فمسؤولية الدولة تتمثّل بتأمين حقوق الناس المهدورة، ومنها حقهم بالمعرفة. إذاً علاقة المسؤولين بملف المفقودين يعني أننا أمام علامة استفهام كبيرة.
○ وماذا عن حال الأهالي حيال هذا التجاهل المقصود؟
• يعيشون مشاعر التجاوز والتجاهل، لكون الملفات ما زالت مفتوحة. سلوك يولّد الخذلان لدى العائلات. نعرف بأن الخطف والإخفاء جزء من ذاكرة وطنية كبيرة وليس حدثاً فردياً ومؤقتاً، يترك جرحاً عميقاً، وينسحب أثره حتى على هوية العائلات، فهن يتحولن إلى أم مفقود، أو زوجة، أو شقيقة، أو أبن وإبنة مفقود. وهنا تتساوى الهوية مع اسم العائلة على صعيد المفهوم النفسي والاجتماعي، وتؤدي إلى صراع داخلي لديه. سؤالك يدفعني للحديث عن كيفية مرافقة العائلات التي تعيش هذا الجرح، والإجابة تكمن في خلق مساحة أمان لهم بدون دولة حاضنة، والعمل على تقوية الروابط بحيث لا يشعرون بأنهم معزولون أو متروكون. فكيف السبيل إلى ذلك في ظل غياب الدعم الرسمي؟ وهنا يأتي اعتراف الدولة عبر تصريحها للأهالي بأن فقدانهم حقيقي ليشكّل جزءاً من الشفاء. فمن المهم دعم حق المعرفة والحقيقة، كونه مطلباً أساسياً، وكذلك العمل على خلق رموز لهؤلاء المفقودين في الشوارع والأماكن العامة، والتي لها دوراً علاجياً في مجتمعاتنا.
○ من الواضح أن أجيالاً مقبلة ستواصل البحث عن المفقودين في ظل السياسة الرسمية المعتمدة. كيف يُصبح الفقد إرثاً ينتقل بين الأجيال؟
• أثبتت كافة الدراسات بأن الصدمات والجروح النفسية تُنقل عبر الأجيال. حتى أنّ الدراسات أثبتت أنها تنتقل عبر الجينات. حتى الصمت ينتقل عبر الأجيال لكونه يطرح السؤال. جرح أهالي المفقودين بالطبع سينتقل من جيل إلى جيل وعبر كافة الآليات. السؤال سيبقى مطروحاً، والاستنتاج سيكون فردياً وقد يكون خاطئاً، وهذا ما سيخلق انهاكاً لدى المجتمع اللبناني، سواء في علاقة اللبنانيين بين بعضهم أو في علاقتهم مع الوطن. فنحن حيال فقدان حصل في حرب أهلية كبيرة، كنا حيال اقتتال بين إخوة، واقتتال بين شركاء، فإن لم نجد الإجابات فماذا سيحدث في النظام العلائقي الاجتماعي بين الأفراد؟ قضية لن تنتهي من دون تعاون المجتمع المدني، والدولة والمؤسسات والتربوية خاصة، كي نبدأ رحلة التعافي.

الدكتورة وفاء أبو شقرا: ملف المفقودين هو الوحيد الذي يفتح جراح الحرب

○ الكتابة تجعل من أي حدث فعلاً لا يمضي. هل ستكتبين يوماً عن المفقودين الذين شكّلوا بعضاً من بداياتك المهنية في الصحافة؟

• للأمانة لست حيال خطة في هذا الاتجاه. عندما دُعيت للتحدّث بمناسبة مرور 43 سنة على تأسيس لجنة المفقودين والمخفيين قسراً، شعرت بجرح يُفتح في ذاكرتي. في مجال الكتابة تلحُّ فكرة كتاب عن ذكرياتي في الحرب الأهلية والتي بدأت وكنت بعمر التسع سنوات. كتاب يجمع بين الشخصي والسياسي، إلى الأمني والعسكري والمقاومة.

○ وهل للدولة أن تجعل مسألة المفقودين حدثاً يمضي وتقفل عليه بالباطون كما اقفلت الميليشيات على ضحاياها؟

• من الواضح أن كل من تعاقب على السلطة من أمراء الحرب ومن بعدهم أبناؤهم، يحاولون طمس الذاكرة. لنتخيل بلداً عاش حروباً واجتياحات، واستقبل نازحين. في تاريخ بلدنا ومنطقتنا، أن لبنان على الدوام عاش على ايقاع حامي، ورغم ذلك لم يُكتب تاريخه بعد، وخاصة منذ استقلاله. وهذا تفصيل غير بسيط، فما من أحد يريد الاعتراف بخطئه خلال هذه الحرب، ولا بالآثام التي اقترفها، وخاصة المفقودين. ولا طرف محايد يمكنه إصدار حكم بالحق في هذا الملف، فكل يتّهم الآخر. ملف المفقودين هو الوحيد الذي يفتح جرح الحرب، وكافة الارتكابات من قبل الميليشيات التي حكمت خلالها، ولأنهم مسؤولون يحاولون طمس القضية قائلين «خلص..راحوا.. لن يعودوا». لكن في الواقع رهانهم على الطمس ليس صحيحاً، فالقانون رقم 105، ووجود لجنة الأهالي تمكنت من إبقاء الصوت مرتفعاً، وهم عجزوا رغم كافة المحاولات من إخفاء هذا الملف.

○ كيف تقرأين في حال الزوجات والأمهات اللواتي استوطنهن الحزن والانتظار؟

• هنّ في وضع مؤلم. ينطبق على الزوجات المثل الشعبي «لا معلّق ولا مطلّق». يتحدّث علم النفس عن الحداد الذي يمتد لثلاث سنوات، مع اختلاف بين موت الإبن عن الزوج أو الأم. إنما في كافة حالات الموت يحتاج الإنسان لزمن يمارس خلاله حداده على من افتقده، فالحداد يبدأ برفض الإقرار بالموت، يليه الحزن ومن ثمّ عقدة الذنب، ويأتي الغضب سابقاً لمرحلة القبول، قبول حدث الموت يعني اتمام فترة الحداد. بالنظر إلى زوجات وأمهات وأبناء المفقودين يمكن وصف وضعهنّ النفسي بالرهيب. هنّ غير قادرات على استئناف حياتهن. فالمرأة التي تناضل ليل نهار لكشف مصير المفقودين تنسى نفسها كأنثى، لها حاجاتها ومتطلباتها، وليس لها امكانية الزواج والعيش في حياة طبيعية.

○ أن يحمي الجناة ذاتهم بقانون العفو فهل هي جرأة أم وقاحة برأيك؟

• خلع الحكام إثر الحرب الأهلية بذاتهم العسكرية وارتدوا ملابس مدنية. تعبير وقاحة ليس مطابقاً لهم، هم مجرمون يحكموننا، ولهم تأثيرهم على القضاة والأحكام التي يصدرونها.

○ رغم كثافة الصور وخاصة العدوان المستمر على غزة والحرب على لبنان ما تزال أم غزيز وأبناءها الأربعة المخفيين في طليعة الصور المؤثرة. لماذا؟

• من العناصر الأساسية المؤثرة في تلك الصورة التي لا تمحوها الذاكرة أنها أم. أم شُلع أبناؤها أمام ناظريها وهم أربعة. أم حملت صور الأربعة على قلبها، وكانت مصرّة على الحضور إلى لجنة الأهالي ومعها كسرها الإنساني، وانحناءتها ويأسها. بصمتها كانت تستعطي العطف والعدالة. صورة اضيفت لغيرها من الصور التي توجه صفعة مدوية للعدالة، إنما المجرم لا احساس لديه.

جهاد نمّور: اعتراف الميليشيات أمام الأهالي بالظلم يشكل النافذة الوحيدة للمصالحة

○ نسأل جهاد نمّور مدير برنامج حقوق الإنسان في جامعة القديس يوسف: هل ستكون للمفقودين كرامة في بلدنا يوماً ما؟

• صعوبة هذا الملف أنه «بارد» حسب مصطلح مستعار من المسلسلات البوليسية الأمريكية، محفوظ بالدرج وغير مقفل. في استطلاع للرأي نظمته الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً في لبنان في تموز/يوليو سنة 2024 أظهر اهتماماً كبيراً بهذه القضية. وهذا يعكس الأهمية الأخلاقية التي يوليها الناس للقضية، بدون أن تكون أولوية لديهم. نحن في وطن يعاني انهياراً اقتصادياً ومؤسساتياً، ونعيش حرباً منذ سنتين، وقسم كبير من المسؤولين في السلطة يمثل ميليشيات شاركت في الحرب الأهلية، وبالتالي هم مشاركون في هذه الجريمة. مسؤولون أقروا عفواً عاماً عن كافة جرائمهم، إنما هذه الجريمة لا يطالها العفو العام لكونها من الجرائم المستدامة. فقانون رقم 105 لسنة 2018، الذي فرضه المجتمع المدني على الأحزاب السياسية بعد عقود من الضغط والمتابعة، رسخ الحق بمعرفة مصير المفقودين، مع توفير إطار للبحث عن الرفاة البشرية وتحديد هويتها لدفنها بكرامة. وللجنة أهالي المفقودين وإصرارها على المتابعة الفضل بهذا القانون. إذاً إنشاء هيئة وطنية للمفقودين والمخفيين قسراً هو ترسيخٌ لآلية العدالة الانتقالية. العائق أنه في لبنان لم يحدث انتقالٌ للسلطة، ما يعقد جداً تحقيق مهمة الهيئة الوطنية. إذاً لبنان لا يمتلك آليات للعدالة الانتقالية، ولا يزال أمراء الحرب وأبناؤهم وحلفاؤهم متمسكون بالسلطة. وهم باشروا بمصالحات شكلية بدون أي عمق، وبدون صلة بالعدالة والكرامة. لم يتحملوا أية مسؤولية عن جرائم الحرب التي ارتكبوها، ويمنعون صياغة رواية مشتركة حول الحروب اللبنانية أو حتى فتح مساحات للناس لتحزن وتعيش الحداد معاً. ويدَّعون أن التعامل مع الماضي ومعالجة المظالم يشكّل خطراً على السلم الأهلي. بينما يشاركون بنشاط في نقل رواياتهم عن الحرب وبطولاتهم، والمعاناة الخاصة بالمجتمعات التي استولوا عليها في زمن الحرب. يحكون ذاكرة مجتزأة، عن شكل البلد الذي تقاسموه في أوقات الحرب والسلم. الوعد الذي تبني عليه اللجنة الوطنية للمفقودين والمخفيين هو استعادة كرامة الضحايا، والاعتراف أمام عائلاتهم بدَينٍ يتمثل بالاعتراف بالظلم الذي لحق بهم. إنها النافذة الوحيدة للمصالحة الحقيقية والاعتراف بالمساواة في الكرامة كما يذكّرنا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الأولى، للأحياء والأموات.

○ لو كانت العدالة الانتقالية متاحة لنا فهل لها قدرة شفاء جروح الأجيال المعنية بالمفقودين؟

• بالتأكيد. نحن حالياً نواجه فرصة فريدة. مع سقوط النظام في سوريا، وإطلاق سراح المعتقلين وفتح مراكز الاعتقال والتعذيب، لم تعد بعض الملفات اللبنانية «باردة». عادت قضية المفقودين إلى الواجهة. ويمكننا ان نستفيد في لبنان من ديناميكية جديدة في منطقتنا مدعومة بآليات دولية أنشأتها الأمم المتحدة لدعم عدالة انتقالية في سوريا، مثل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة لسوريا، والمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية من أجل حق الضحايا بمعرفة الحقيقة. يمكن لآليات العدالة الانتقالية في سوريا أن تُحدث تأثيراً إيجابياً على لبنان من خلال تمكين تبادل الأدلة والخبرات عبر الحدود، وخلق سابقة إقليمية للمساءلة تقوّي مطالب المجتمع المدني اللبناني. وفتح الأرشيف السوري قد يكشف معلومات حاسمة عن مصير المفقودين وأحداث الحرب الأهلية، ما يعزز ديناميكية إقليمية تدعم العدالة وتضغط على من يقاوم المحاسبة، والعدالة والكرامة في لبنان، مما يوفّر زخماً جديداً لمعالجة إرث الماضي.